العدد 1534 - السنة السادسة
الاحد 4 جمادى الاخرة 1434 - الموافق 14 ابريل 2013
Sunday 14 April 2013 - No.1534- 6th Year

بعد تنحي الدائرة العاشرة لاستشعار رئيسها الحرج

مصر: محاكمة مبارك... محلك سر

القاهرة - «وكالات»: تنحت الدائرة العاشرة بمحكمة جنايات القاهرة التي تنظر إعادة محاكمة الرئيس المصري السابق حسني مبارك امس عن نظر الدعوى خلال الدقائق الأولى من بدء إعادة المحاكمة.

وقال رئيس الدائرة المستشار مصطفى حسن عبد الله إن المحكمة قررت إرسال الأوراق «إلى محكمة استئناف القاهرة لاستشعار رئيس الدائرة الحرج».

وتعاد محاكمة مبارك «84 عاما» بتهم تتصل بقتل المتظاهرين خلال الانتفاضة التي أطاحت به عام 2011 وتهم استغلال النفوذ خلال حكمه. وكان عوقب بالسجن المؤبد بتهم تتصل بقتل المتظاهرين في المحاكمة.

ومن شأن التنحي تأجيل نظر الدعوى إلى أن تتخذ محكمة استئناف القاهرة قرارها بشأنه.

ويحاكم مع مبارك وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي وستة من كبار ضباط الشرطة السابقين بتهم تتصل بقتل المتظاهرين.

كما يحاكم في القضية مبارك وابناه علاء وجمال وصديقه المقرب الهارب رجل الأعمال حسين سالم بتهم فساد مالي.

وتكهن محامون بأن السبب في استشعار رئيس المحكمة الحرج هو ردود فعل غاضبة في وسائل الإعلام على حكم أصدرته دائرة برئاسته في أكتوبر الماضي ببراءة المتهمين في قضية قتل متظاهرين بميدان التحرير خلال الانتفاضة عرفت إعلاميا بقضية موقعة الجمل لاستخدام جمال وخيول في مهاجمة المعتصمين بالميدان.

ومن بين من نالوا البراءة في قضية موقعة الجمل رئيس مجلس الشورى السابق صفوت الشريف الذي كان يشغل منصب الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يحكم مصر ووزيرة القوى العاملة والهجرة عائشة عبد الهادي بجانب 21 متهما آخرين.

وكان محام صاح فور جلوس هيئة المحكمة إلى المنصة طالبا رد المحكمة وطلب منه رئيس المحكمة انتظار قرار المحكمة.

ونطق رئيس المحكمة بالقرار دون أن يثبت حضور المتهمين ربما بسبب تصايح وتدافع محامين مع جلوس هيئة المحكمة إلى المنصة.

مبارك ملوحا لانصاره أمس

جانب من اشتباكات قصر الرئاسة

محتجون يرشقون قصر الرئاسة بالحجارة ويشتبكون مع أعضاء من «الإخوان»

مجلس الشعب السابق فتحي سرور ورئيس مجلس الشورى السابق صفوت الشريف الذي كان يشغل منصب الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يحكم مصر ووزيرة القوى العاملة والهجرة عائشة عبد الهادي بجانب 21 متهما آخرين.

وكان محام صاح فور جلوس هيئة المحكمة إلى المنصة طالبا رد المحكمة وطلب منه رئيس المحكمة انتظار قرار المحكمة.

ونطق رئيس المحكمة بالقرار دون أن يثبت حضور المتهمين ربما بسبب تصايح وتدافع محامين مع جلوس هيئة المحكمة إلى المنصة.

وقال محامي جماعة الإخوان المسلمين عبد المنعم عبد المقصود لرويترز «القرار كان متوقعا في ظل أن هذه المحكمة كونت عقيدة وأفصحت عن رأيها في قضية مماثلة هي موقعة الجمل».

وأضاف «من مصلحة العدالة وحسن سير المحاكمة التنحي عن نظر هذه القضية».

لكن المحامي جميل سعيد الذي يدافع عن أحد المتهمين قال «القضايا لا تتماثل ولا يجوز التكهن بأسباب التنحي ولا يجوز الربط بين حكم المحكمة في قضية موقعة الجمل والحكم الذي كانت ستصدره في هذه القضية».

وقتل في الانتفاضة التي استمرت 18 يوما نحو 850 متظاهرا وأصيب أكثر من ستة آلاف.

ونال جميع المتهمين تقريبا البراءة في قضايا قتل المتظاهرين التي نظرتها محاكم الجنايات في القاهرة ومحافظات أخرى.

وكان مبارك المحبوس احتياطيا على ذمة القضية والذي يعالج في مستشفى عسكري بالقاهرة نقل إلى مقر المحكمة في شرق القاهرة بطائرة هليكوبتر.

وأظهرته لقطات تلفزيونية متكئا على سرير طبي متحرك مرتديا ملابس السجن البيضاء في قفص الاتهام. وكانت عقوبة السجن المؤبد أنزلت به في يونيو حزيران من العام الماضي.

وفي يناير الماضي ألغت محكمة النقض الحكم وأمرت بإعادة المحاكمة.

كما ألغت محكمة النقض حكما مماثلا على العادلي الذي كان وزيرا للداخلية خلال الانتفاضة وأمرت بإعادة محاكمته.

وكانت الدائرة التي تولت المحاكمة الأولى بمحكمة جنايات القاهرة برأت كبار مساعدي العادلي وأسقطت تهم استغلال النفوذ عن مبارك وابنيه وسالم لكن النيابة العامة طعنت على أحكام البراءة والأحكام بإسقاط تهم استغلال النفوذ والفساد عن مبارك وابنيه وصديقه.

وبدت معنويات مبارك مرتفعة بالمقارنة بالحالة التي ظهر عليها في جلسات المحاكمة الأولى وأشار بيده لمؤيديه بقاعة المحكمة الذين ردوا بهتافات تقول «بنحبك يا رئيس» و«بنحبك يا كبير».

وعلى خلاف سير المحاكمة الأولى لم يعترض المحامون المدافعون عن ضحايا الانتفاضة على الهتافات.

وظهر ابنا مبارك بملابس السجن البيضاء لحبسهم احتياطيا على ذمة قضايا فساد أخرى. وظهر العادلي مرتديا ملابس السجن الزرقاء لسابقة سجنه في أكثر من قضية فساد بينما ظهر باقي المتهمين بملابسهم المدنية.

وتعقد إعادة المحاكمة في أكاديمية الأمن كإجراء أمني وكانت المحاكمة الأولى عقدت فيها.

ومبارك هو أول زعيم يطاح به في ثورات الربيع العربي يقدم للمحاكمة.

ويحاكم سالم غيابيا وكان غادر مصر أيام الانتفاضة.

ميدانيا قال شهود عيان إن عشرات المحتجين رشقوا قصر الرئاسة بمصر امس الاول بالحجارة وأشعلوا النار في بوابته مما دفع الشرطة لرشقهم بالحجارة لتفريقهم.

واشتبك محتجون بالحجارة والزجاجات الفارغة مع أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها الرئيس محمد مرسي في مدينة الإسكندرية الساحلية.

ومنذ سقوط الرئيس السابق حسني مبارك تمر مصر باضطراب سياسي وتدهور اقتصادي وانفلات أمني. وفي نوفمبر الماضي اصدر مرسي الذي انتخب في يونيو إعلانا دستوريا وسع سلطاته ومنذ ذلك الوقت تصاعدت الاحتجاجات ضده وتحول كثير منها إلى العنف.

وقال شاهد من رويترز إن المحتجين رشقوا القصر الرئاسي في شرق العاصمة بالحجارة من أعلى بوابته وإن بعضهم سكبوا بنزينا على البوابة وأشعلوا النار فيها.

وأضاف ان الشرطة رشقت المحتجين بالحجارة لإبعادهم وأن ملثمين ظهروا فجأة ورشقوا الشرطة بالزجاجات الحارقة لكن لم يصب أي من أفرادها. وقال أفراد نقطة للشرطة العسكرية إن الملثمين هاجموا النقطة وسيارات خاصة بالزجاجات الحارقة في محيط القصر.

وفي ديسمبر الماضي قتل عدد من الأشخاص قرب القصر الرئاسي في اشتباكات بين مؤيدين ومعارضين.

وفي الإسكندرية قال شاهد من رويترز إن محتجين اشتبكوا بالحجارة والزجاجات الفارغة مع أعضاء في الجماعة يحرسون مقرها في المدينة.

وأضاف ان الشرطة استخدمت قنابل الغاز المسيل للدموع للفصل بين أفراد الجانبين الذين دارت بينهم اشتباكات في الشوارع المحيطة بالمقر أسفرت عن إصابة نحو 12 شخصا تلقوا علاجا سريعا في مكان الاشتباكات.

«الأمن» يبحث فرض عقوبات على «جبهة النصرة»

سوريا: تحذيرات من لجوء النظام إلى «الكيماوي» لاستعادة السيطرة على ريف دمشق

عواصم - «وكالات»: أبدى الجيش السوري الحر قلقه من احتمال شن القوات النظامية هجوما كيميائيا لاستعادة المناطق الخارجة عن سيطرتها في ريف دمشق حيث تجدد القتال امس الاول على عدة محاور، بالتزامن مع اشتباكات على جبهات أخرى في درعا وإدلب ومناطق أخرى.

وقال الناشط مراد الشامي إن المجلس العسكري الثوري في ريف دمشق تلقى معلومات بأن الجيش النظامي ربما يستخدم الأسلحة الكيميائية لاستعادة الغوطتين الشرقية والغربية اللتين يسيطر مقاتلو المعارضة على أجزاء كبيرة منهما، وتدور فيهما منذ شهور معارك دامية.

وكان الجيش الحر اتهم القوات النظامية باستخدام مواد كيميائية سامة في مناسبتين ببلدة العتيبة بريف دمشق خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وفي الأونة الأخيرة، اشتدت الهجمات على بلدات الغوطة الشرقية ومنها المليحة وعربين، وأخرى في الغوطة الغربية وبينها داريا، في محاولة من القوات النظامية لاستعادة ما خسرته.

وقال الشامي أيضا إن القوات النظامية شنت أمس هجمات على أحياء دمشق الجنوبية، وبينها القدم والعسالي والسبينة في محاولة لاقتحامها.

وأضاف أن اشتباكات جرت عند المتحلق الجنوبي قرب زملكا، مشيرا إلى إرسال تعزيزات لمدينة داريا بالغوطة الغربية، والتي تحاول القوات النظامية منذ شهور استعادتها. وفي الوقت نفسه، تحدثت لجان التنسيق عن اشتباكات عنيفة بحرستا، وقالت إن «الحر» تصدى للتعزيزات النظامية إلى داريا.

من جهتها، أكدت شبكة شام أن «الحر» صد هجوما للقوات النظامية على بلدة العتيبة، وكبدها خسائر بالأرواح والعتاد. وتحدث ناشطون أيضا عن تجدد القتال صباح امس في حي جوبر بدمشق بعد قتال ليلي بالأحياء الجنوبية ومنها القدم.

وكان حي جوبر تعرض الليلة قبل الماضية لقصف من ساحة العباسيين أوقع ثمانية قتلى بينهم أربعة من الجيش الحر، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وفي درعا، تدور اشتباكات قرب بلدة خربة غزالة حيث تحاول القوات النظامية استعادة أجزاء من الطريق الدولي «دمشق-درعا» كانت فقدتها مؤخرا، بينما قتل أحد الثوار في اشتباك ببصرى الشام مساء أمس وفقا للجان التنسيق.

وتحدثت شبكة شام أيضا عن قتال عنيف على الطريق الدولي قرب معرة النعمان، وأكدت تدمير دبابة للقوات النظامية التي تحاول بانتظام نقل المدن إلى معسكري الحامدية ووادي الضيف شبه المحاصرين.

ووفق الشبكة أيضا، فإن اشتباكات عنيفة وقعت في محيط مطار حلب الدولي بالساعات الأولى من نهار امس. وفي دير الزور، قصف الجيش الحر فرع أمن الدولة بالمدينة وحقق فيه إصابات مباشرة وفق لجان التنسيق.

وكانت جبهة النصرة بدأت أمس الاول عملية في القامشلي بمحافظة الحسكة، واشتبكت مع القوات النظامية هناك مما أوقع خسائر في صفوف الطرفين وفق المرصد السوري.

ميدانيا أيضا، عاودت القوات النظامية صباح الامس قصف أحياء دمشق الجنوبية ومنها القابون الذي سجلت فيه إصابات وفق لجان التنسيق.

وشمل القصف أيضا معظم بلدات ريف دمشق، ومنها الزبداني والمليحة والمعضمية وحرستا وزملكا التي قصفت براجمات الصواريخ والمدافع وفقا لناشطين.

وتسبب قصف حي الكرك بدرعا البلد في سقوط مئذنة الجامع العمري وفق شبكة شام ولجان التنسيق اللتين أشارتا إلى قصف بلدات أخرى بينها خربة غزالة.

وفي حمص التي تتعرض أحياؤها المحاصرة لضربات يومية بالصواريخ والمدافع، استهدف القصف امس مدينتي الحولة وتلبيسة، في حين تواصل هجوم القوات النظامية بمساعدة عناصر موالية على منطقة القصير المتاخمة للبنان.

وقالت الشرطة اللبنانية إن قذائف من داخل سوريا سقطت صباح الامس بمنطقة عكار شمالي لبنان دون أن توقع خسائر. وفي إدلب، سقط جرحى في قصف على معرة النعمان وقتل شخص في قصف على حي بعيدين بحلب وفقا لمركز حلب الإعلامي الذي أشار إلى قصف مناطق أخرى بينها بلدة السفيرة. وعلى صعيد غير بعيد أعلنت فرنسا أن مجلس الأمن الدولي بدأ محادثات غير رسمية لبحث فرض عقوبات على جماعة جبهة النصرة المعارضة في سوريا، وذلك بعد مبايعتها لزعيم تنظيم القاعدة.

ويأتي ذلك بعد يوم من مطالبة الحكومة السورية لمجلس الأمن الدولي بإدراج الجماعة المسلحة - التي تقاتل لإسقاط حكم الرئيس بشار الأسد - على لائحته السوداء للتنظيمات والأفراد والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة.

وفي حديث لصحافيين، قال فيليب لاليو، المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية، إنه في ضوء موقف جبهة النصرة أصبح من المنطقي بحث كيفية التعامل مع الجماعة في إطار «الحرب على الإرهاب».

وأشار لاليو إلى أن أحد الخيارات المطروحة هو التحرك من خلال الأمم المتحدة، مضيفا أن هذا «خيار ندرسه ونجري بشأنه مناقشات غير رسمية مع شركائنا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وحلفائنا الأوروبيين».

وأشار المسؤول الفرنسي في الوقت نفسه إلى أن المحادثات مازالت في مرحلة مبكرة جدا.

ويمكن أن تشمل العقوبات المحتملة تجميد أصول وفرض حظر على السفر.

وتعليقا على طلب الحكومة السورية، قال لاليو «الشيء المؤكد هو أنه عند تقديم طلب رسمي، فإن فرنسا سترفض أي محاولة للنظام السوري من خلال هذا الأمر لتصنيف «أطياف» المعارضة السورية كافة كإرهابيين».

وكانت وزارة الخارجية السورية قالت إنها بعثت رسالتين إلى رئيس مجلس الأمن الدولي، والأمين العام للأمم المتحدة، تطلب فيهما إدراج جبهة النصرة على قائمة التنظيمات والكيانات المرتبطة بالقاعدة.

وأوضحت الخارجية السورية أن طلبها يأتي «عملا بقراري مجلس الأمن رقم 1267 الصادر عام 1999 ورقم 1989 الصادر عام 2011».

وينص هذان القراران على عقوبات مشددة على الأفراد، أو المؤسسات، أو المنظمات التي تقيم علاقات مع القاعدة، ومن بينها تجميد أرصدة، ومنع للسفر، وحظر على الأسلحة. وتضم هذه اللائحة حاليا 64 كيانا و227 فردا. وجاء تحرك دمشق بعدما أعلن محمد الجولاني، قائد جبهة النصرة، الأربعاء الماضي ولاء جماعته المسلحة لزعيم تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أدرجت الجبهة على قائمتها للمنظمات الإرهابية في ديسمبر الماضي، معتبرة إياها فرعا لتنظيم القاعدة.

وبالرغم من الدعم المقدم للمعارضة السورية، إلا أن هناك مخاوف متنامية لدى زعماء غربيين من وقوع أسلحة في أيدي جبهة النصرة وغيرها من الجماعات الجهادية.

مقاتل معارض مرتديا قناعا مضادا للغازات تحسبا لهجوم كيماوي

المالكي يرفض إلغاء قانون اجتثاث البعث

العراق يبدأ الانتخابات المحلية ... ونينوى والأنبار خارج السرب

أفراد من الشرطة العراقية يدلون بأصواتهم

بغداد - «وكالات»: اختتم التصويت الخاص الذي يشمل قوات الأمن العراقية امس في ثالث انتخابات محلية في العراق منذ سقوط النظام السابق في ربيع العام 2003، وسط إجراءات أمنية مشددة. وبدأت المكاتب عملها في الساعة السابعة في جميع مراكز الاقتراع في البلاد في 12 محافظة في إطار انتخابات مجالس المحافظات وشارك فيها 651 ألف عسكري بالاضافة الى دعوة قرابة الـ15 الف سجين.

وكانت وزارة الداخلية العراقية قالت أمس الاول إن العسكريين والأمنيين سيدلون بأصواتهم في 512 مركز اقتراع في 12 محافظة، مشيرة إلى مشاركة 139 كيانا وائتلافا سياسيا، في حين تعهدت اللجنة المشرفة على الانتخابات بالعمل على ضمانة نزاهتها. ومن المقرر إجراء التصويت العام لانتخابات مجالس المحافظات في العشرين من ابريل الجاري. ودعا رئيس الوزراء العراقي، الذي تشكل هذه الانتخابات اختبارا لقوته السياسية، إلى المشاركة بكثافة في الاقتراع.

يذكر أن الحكومة العراقية قررت تأجيل إجراء الانتخابات في محافظتي نينوى والانبار ذاتي الغالبية السنية بسبب سوء الأوضاع الأمنية وهو قرار أثار اعتراضات كبيرة من أهالي المحافظتين ومن قوى سياسية مختلفة.

وأكد عضو المفوضية العليا للانتخابات كاطع الزوبعي لوكالة فرانس برس أن «الانتخابات تجري اليوم «السبت» لعناصر الأمن لانتخاب أعضاء مجالس 12 محافظة فقط».

وأشار إلى قيام المفوضية بإعداد سجل خاص لقوات الأمن من محافظتي نينوى والأنبار ليتسنى لهم التصويت في وقت لاحق، ويقدر عددهم بنحو 82 ألفا. وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية العميد سعد معن في تصريح لقناة العراقية الرسمية إن «قوات الأمن قسمت إلى اربعة مجاميع يقوم واحد منها بالتصويت ويتولى الثلاثة الباقية مسك المهام الأمنية، وتجري عملية التصويت بالتناوب». وأشارت تقارير صحافية إلى اتهامات متبادلة بين رئيس الوزراء نوري المالكي ومعارضيه بمحاولة التأثير على الناخبين.

فقد اتهم معارضو المالكي ائتلاف دولة القانون الذي يقوده رئيس الوزراء بالضغط على الناخبين، خاصة العسكريين والأمنيين منهم، في حين قال المالكي إن من يوجهون له الاتهامات هم من يسعون إلى تزوير الانتخابات.

من جهة أخرى، رفض رئيس الوزراء العراقي إلغاء قانون المساءلة والعدالة «قانون اجتثاث البعث» وتشريع قانون العفو العام، وهو أحد المطالب الرئيسية للمتظاهرين الذين يحتجون في ست محافظات منذ نهاية العام الماضي.

وقال المالكي في مقابلة مع تلفزيون العراقية الرسمي أمس الاول إن حزب البعث الحاكم سابقا لم يعاقب حتى الآن، داعيا إلى تشريع قانون لتجريمه.

وأضاف أنه في مقابل مطالب المتظاهرين في المحافظات الغربية والوسطى بضورة إلغاء قانون المساءلة والعدالة أو إلغائه وسن قانون العفو العام، هناك مطالب لأهل الجنوب بمحاسبة حزب البعث.

وفي المقابلة التلفزيونية نفسها، أعلن المالكي أنه وافق على تعديلات على قانون المساءلة والعدالة تسمح بعودة موظفين طردوا عقب غزو العراق بتهمة الانتماء لحزب البعث.